أكد أنها ستسهم في تخفيف الأعباء القضائية على المحاكم العامة

وزير العدل يطلق منظومة المحاكم المتخصصة بالأحوال الشخصية

افتتح معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أخيراً، بمدينة الرياض منظومةَ المحاكم المُتخصِّصة التي بدأت بانطلاق محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم التنفيذ، تتلوها المحاكمُ التجارية والعمالية.

وأوضح خلال كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح أنَّ بدءَ العمل في هذه المحاكم يمثل نقطةَ تحول كبيرة في تفعيل النظام القضائي الحديث على إثر صدور نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، ومن ثم استكمال الاستعدادات البشرية والإجرائية والإدارية في إطار الدعم الكبير الذي يتلقاه جهاز العدالة من مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأكد الدكتور العيسى على أن هذه الانطلاقة ستسهم - بمشيئة الله - في تخفيف الأعباء القضائية على المحاكم العامة من خلال نقل العديد من اختصاصاتها وإسنادها إلى محاكم مستقلة، مشيراً إلى أن هذا التحول النوعي سينعكس كثيراً على تحقيق المزيد من قرب مواعيد الجلسات وسرعة إنهاءِ القضايا، فضلاً عن تركيز النظر القضائي في تخصص واحد.

ولفت معاليه إلى أن محكمة الأحوال الشخصية في الرياض بدأت فعلياً بتنفيذ خطة قضايا الجلسة الواحدة إلا ما يتطلب النظر القضائي المزيدَ من فحصه واستطلاعه، وأن هذه الفكرة سيتم تعميمها على بقية المحاكم تباعاً.

من جهته أوضح معالي الشيخ محمد أمين مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء في كلمته في الحفل أن تدشين أول منتج من منتجات المحاكم المتخصصة بافتتاح محاكم ودوائر الأحوال الشخصية في جميع أنحاء المملكة هو ثمرة من ثمار تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لدفع عملية

العيسى: بدء العمل فيها يمثل نقطةَ تحول كبيرة في تفعيل النظام القضائي الحديث

التطوير والتغيير لترقى إلى طموحاته رعاه الله والتي شملت معالمها إعادة هيكلة المنظومة القضائية بأكملها بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا، وإعادة هيكلة محكمتي الاستئناف في الرياض ومكة المكرمة ودعمها بالقضاة والدوائر المناسبة، مع فتح ١١ محكمة استئناف في باقي مناطق المملكة.

وأشار إلى أن عملية الهيكلة تضمنت إعادة هيكلة محاكم الدرجة الأولى حسب الاختصاص لتكون (المحاكم العامة – المحاكم العمالية – محاكم الأحوال الشخصية – المحاكم الجزائية – المحاكم التجارية – محاكم ودوائر التنفيذ).

كما أوضح معالي أمين المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان بن محمد النشوان أن افتتاح محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم التنفيذ سيتبعهما - بإذن الله - مباشرة المحاكم والدوائر الجزائية لاختصاصاتها مع تدشين للمحاكم التجارية والعمالية في حلقات متصلة لتكمل جهة الإشراف على القضاء في المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل ما أخذته على نفسها بإكمال افتتاح المحاكم المتخصصة والاتجاه نحو القضاء المتخصص.

من جهته أبان وكيل الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ خالد الداود أن إنشاء محاكم متخصصة بالتنفيذ في كل من الرياض ومكة المكرمة وجدة بكيانها التام والمستقل ودوائر التنفيذ في المحاكم العامة في المدن؛ سيخدم التخصصات القضائية الأخرى وينفذ ما يصدر من أحكام بمنهج قوي يحمي الحقوق

الشيخ سلمان النشوان: مباشرة المحاكم والدوائر الجزائية اختصاصاتها مع تدشين المحاكم التجارية والعمالية

العقيل: ٣٧٠٠ موظف تدفعهم العدل لتشغيل المحاكم الجديدة

ويردع المماطلين .

وأضاف فضيلته: بلغ عدد طلبات التنفيذ خلال الأشهر التسعة الماضية (٦٩) ألف طلب بمبلغ إجمالي قدره (٢٦) مليار وأربعمائة مليون ريال.

من جانب آخر أكد وكيل الوزارة المساعد للشؤون المحاكم والمدير العام لشؤون الإدارية والمالية بوزارة العدل محمد بن عبدالله العقيل أن القضاء يشهد نقلة نوعية في منظومة القضاء بقيادة معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى.

مبيناً أن افتتاح المحاكم الشرعية المتخصصة يضيف لبنة مميزة إلى صرح العدالة الشامخ تحت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد.

وبين العقيل أن إدارة الشؤون المالية والإدارية وضعت الخطط المناسبة لتنفيذ آلية نظام القضاء بعد صدوره بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية، حيث تم تنسيق تشكيلات وظيفية للمحاكم العامة والاستئناف والمتخصصة وإحداث الوظائف المناسبة لها. وأكد العقيل أنه بتوجيه من معالي وزير العدل تم طرح مسابقتين وظيفيتين من المراتب السادسة فما دون وتم تعيين أكثر من ٣٧٠٠ موظف، كما تم اعتماد عدد من البرامج التدريبية سواء كانت برامج متخصصة أو غيرها لمن هم على رأس العمل لزيادة إنتاجيتهم ورفع كفاءاتهم، مبيناً أن وزارة العدل قامت خلال الفترة الماضي بتجهيز مقرات المحاكم وتأثيثها وتهيئتها وإبرام عدد من عقود الصيانة والتشغيل والتجهيز والتأثيث لهذه المباني.